

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247469

الصادر في الدعوى رقم: PC-247469-2025

في الدعوى المقامة

المستأنفة

من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنف ضدها

ضد / المتهم

لمالكها / ...

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 16/07/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتأريخ 17/01/1446هـ، بحضور كل من:

رئيساً ... الأستاذ / ...

عضوً ... الأستاذ / ...

عضوً ... الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-243581) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (أدوات كهربائية) عائدة للمؤسسة المستأنف ضدها عن طريق جمرك البطحاء بموجب بیان الاستيراد رقم (...) وتأريخ 28/10/1435هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهورنتيجة الجهة المختصة، وبعرض العينة على المختبر وردت الإفاده بالتقدير رقم (...) بتأريخ 08/09/2014م المتضمن عدم المطابقة من حيث الاستقرار والأخطار الميكانيكية، وتمت مخاطبة المؤسسة من قبل الجمرك لإعادة الأصناف الغير مطابقة إلا أنها لم تتجاوب.

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها رقم (99-103969-2023), القاضي منطوقه بما يأتي: "1- إدانة المستورد (مؤسسة ...), سجل تجاري رقم (...) لصاحتها/ - سعودية الجنسية- هوية وطنية رقم (...) حضورياً بالتهريب الجمركي. 2- إلزامه بغرامة جمركية تعادل قيمة الصنف المخالف مبلغًا وقدره (96,336) ستة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وستة وثلاثون ريالاً. 3- إلزامه بما يعادل قيمة الصنف المخالف كبدل مصادرة مبلغًا وقدره (96,336) ستة وتسعون ألفاً وثلاثمائة وستة وثلاثون ريالاً، ليصبح المبلغ الإجمالي المطالب به مبلغًا مقداره (192,672) مائة واثنان وتسعون ألفاً وستمائة واثنان وسبعين ريالاً".

وقد تقدمت مالكة المؤسسة بالاستئناف على القرار أعلاه، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (197-228197-2024), القاضي منطوقه بما يأتي: "أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه/..., سجل

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247469

الصادر في الدعوى رقم: PC-247469-2025

تجاري رقم (...), لمالكها/..., سجل مدني رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (103969-2023-CFR), الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض. ثانياً: وفي الموضوع إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها موضوعاً، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.".

وبعد إعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (243581-CFR-2024) القاضي منطوقه بما يأتي: "اعتبار الدعوى كأن لم تكن؛ لعدم استيفائها للمطالبات النظامية".

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن هذه الدعوى سبق للجنة الابتدائية أن نظرتها وفق قواعد عملها السابقة وما جرى عليه العمل بقبول طلب تحريك الدعوى الجزائية وفق اللائحة المودعة في ملف الدعوى والتي سبق أرشفتها لدى الأمانة، ولا تسري عليها قواعد عمل اللجان الصادرة بتاريخ 08/04/1445هـ وذلك لكون أن هذه الدعوى مقيدة في تاريخ 25/08/1443هـ، ولا يتصور معه تطبيق المادة (11) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية، وتغيد الهيئة أنها قدمت لائحة تحريك دعوى مؤرخة في عام 1439هـ، وقامت الأمانة العامة بتقييد الدعوى في تاريخ 25/08/1443هـ، ومفاد ذلك سريان قواعد عمل اللجان الجمركية الصادرة بتاريخ 25/02/1441هـ، وتضيف اللائحة أن المستوردة قامت بالتصريف بالإرسالية غير المجاز فسحها والتي سبق لها التعهد بعدم التصرف فيها لحين ظهور نتيجة المختبر مما يعد تهريباً جمركياً، واختتمت اللائحة بطلب قبول الاستئناف ونقض القرار، والحكم مجدداً بإدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، ومصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها (مؤسسة ...) وردت الإفادة متضمنة ما ملخصه أن التعهد بعدم التصرف جاء خالياً من البيانات الأساسية، كما تدفع بمسؤولية المخلص الجمركي.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 21/01/1447هـ الموافق 16/07/2025م، وفي تمام الساعة (09:02) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك على القرار رقم (243581-CFR-2024) وتاريخ 08/12/2024م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247469

الصادر في الدعوى رقم: PC-247469-2025

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2024/12/29م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2025/01/28م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة ذلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وما احتواه من أوراق، وعلى قرار اللجنة الابتدائية، وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة لاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تدفع به المستأنفة من عدم سريان قواعد عمل اللجان الصادرة بتاريخ 1445/04/08هـ حيث إن الدعوى محل الاستئناف تم إعادتها من اللجنة الجمركية الاستئنافية بالقرار رقم (CR-2024-228197) وتاريخ 2024/10/09م، أي في تاريخ لاحق لصدور القواعد الجديدة، بالإضافة إلى أنه تم طلب من المسئلية من قبل الأمانة في تاريخ 11/11/2024م بتحرير الدعوى، وقامت المستأنفة بإرفاق ذات اللائحة المقدمة في دعوى الفصل، الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه. وحيث لاحظت اللجنة الاستئنافية أن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (CFR-2024-243581) القاضي منطوقه بما يأتي: "اعتبار الدعوى كأن لم تكن؛ لعدم استيفائها للمتطلبات النظامية". تأسيساً على عدم تحرير صيغة الدعوى من قبل الهيئة وعدم استيفاء متطلبات قيد الدعوى وفق قواعد عمل اللجان، وحيث تنص الفقرة (1) من المادة (السادسة والسبعين) من نظام المرافعات الشرعية على أن: "الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولاليتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر، وكذلك الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها؛ يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتدكم به المحكمة من تلقاء نفسها"، الأمر الذي يتعين معه لدى اللجنة الاستئنافية تعديل منطوق القرار محل الاستئناف ليكون (عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها).

وعليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-247469

الصادر في الدعوى رقم: PC-247469-2025

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-243581)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفضه موضوعاً، مع تعديل منطوق القرار الابتدائي ليكون (عدم قبول الدعوى لعدم تدريتها)، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعد هذا القرار نهائياً، وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) و تاريخ 08/04/1445هـ.
وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

عضو

عضو

الدكتور/ ...

الأستاذ/ ...

رئيس اللجنة

الأستاذ/ ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.